

تستهدف ربح 40 فلسا اعتبارا من 2020.. وعموميتها أقرت توزيع 20٪ نقدا

20٪ توزيعات نقدية محور الإستراتيجية الجديدة لـ «الأرجان»



... والمشعان خلال تقديم شرح للمساهمين عن أداء الشركة في 2014



خالد المشعان وهيثم الخالد بتوسطن عمومية «الأرجان»

الفنوي والجغرافي، دون أن تغفل مجال أعمالها الرئيسي الذي يتمحور حول توفير حلول إسكانية بأسعار مدروسة، وقد حقق هذا التوجه نجاحا باهرا يمكن إدراكه من خلال نمو إيرادات الشركة.

وفي تصريح له خلال الجمعية العمومية عن السياسات الرئيسية للشركة الأساسية، قال رئيس مجلس إدارة شركة الأرجان العالمية العقارية هيثم الخالد: توجت الشركة خلال العام الماضي نحو عملية تحول، ومن خلال هذه العملية استخدمت الشركة خبراتها المتراكمة وإمكاناتها المتنوعة لوضع إستراتيجية تحقق لها نموا متسارعا، وقد أثبتت هذه الإستراتيجية جدواها من خلال تحقيق أهدافها المرئية.

وتوقع الخالد ان سهم الشركة سيشهد ارتفاعا في المستقبل بحكم الوضع المالي المتين للشركة وتدفقات السيولة، مشيرا الى ان مساهمين الشركة سيحصلون على عوائد جيدة.

مشروع ALARGAN Village في مملكة البحرين، بينما تستمر الأعمال في مشروع منتج Barka في سلطنة عمان. بالإضافة إلى ذلك سيتم تسليم 200 وحدة سكنية في عمان، وقد تم الانتهاء من تطوير ما يزيد على 1200 وحدة سكنية في مشاريع مختلفة بالمملكة العربية السعودية.

هذا وقد تمت المصادقة على البيانات المالية المجمعة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 20٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي بواقع 20 فلسا للسهم الواحد عوضا عن نسبة 7٪ التي كانت مقترحة سابقا في ظل ارتفاع ارباح الشركة وتحقيق عوائد جيدة.

الأهداف المرئية

وتعلقا على نتائج عام 2014، أوضح المشعان ان هذه النتائج تؤكد على نجاح توجه الشركة نحو تنويع استثماراتها على المستويين

الشركة الحالية، افاد المشعان بأن الشركة استمرت في تطوير مشروع ALARGAN Square الذي يعتبر إضافة مميزة لأصول المجموعة المدرجة للعوائد الثابتة، كما أنجزت الشركة تطوير

في قوانين الاسكان المحلية، وقال: «علينا بالإضافة إلى ذلك تكرار نجاح نمودج الأرجان في أسواق جديدة».

وردا على سؤال «الأنباء» عن الفرص المتاحة لـ «الأرجان» في ظل تغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

في قوانين الإسكان المحلية، وقال: «علينا بالإضافة إلى ذلك تكرار نجاح نمودج الأرجان في أسواق جديدة».

وردا على سؤال «الأنباء» عن الفرص المتاحة لـ «الأرجان» في ظل تغيرات

في قوانين الإسكان المحلية، وقال: «علينا بالإضافة إلى ذلك تكرار نجاح نمودج الأرجان في أسواق جديدة».

وردا على سؤال «الأنباء» عن الفرص المتاحة لـ «الأرجان» في ظل تغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

قوانين الإسكان المحلية، قال المشعان ان الفرص لتحديد بعدة عوامل واهمها سعر الاراضي، مشيرا الى ان الشركة من هذا المنطلق لا تنوي تشييد مشاريع السكن الخاص على المستوى المحلي رغم التغيرات

26 مليون دينار أرباح صفقة خارج ضمن نتائج الربع الثاني

قال المشعان: «انه وفي إطار تنفيذ استراتيجية الشركة بالتخارج من بعض الاستثمارات وإعادة هيكلة محفظتها العقارية قام مجلس إدارة صندوق استثماري ملكه بالكامل للشركة وشركاتها التابعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بتوقيع صفقتين مع أحد المستثمرين لبيع كامل الحصة المملوكة للصندوق في شركة زميلة بالمملكة العربية السعودية وذلك بقيمة إجمالية بلغت 46,1 مليون دينار وقد تمكنت المجموعة من إتمام الصفقة الأولى والبالغة

4,7 ملايين دينار صافي أرباح 2014 بنمو 20,5٪

حققت الأرجان صافي أرباح بقيمة 4,7 ملايين دينار وبربحية سهم بلغت 18,17 فلسا للسهم الواحد خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، مقارنة بصافي أرباح بقيمة 3,9 ملايين دينار وبربحية سهم بلغت 15,08 فلسا للسهم الواحد عن 2013، وهو ما يعكس نمو صافي أرباح

تدير 160 ألف متر مربع موزعة على أكثر من 1400 وحدة «مدن الأهلية» تطلق «بيمكو» لإدارة العقارات المتكاملة

الشركة تدرج تنفيذ خطة توسع إقليمية تستهدف الأسواق الناشطة في المنطقة وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، التي تشير التقارير الدولية إلى أنها ستواصل النمو على الصعيد المشروعات العقارية بشكل عام والمراكز التجارية المتخصصة بشكل خاص خلال السنوات المقبلة.

من جمع المعلومات وتحليلها وتحديد الاحتياجات لوضع خطة عمل وحشد الإمكانيات للتنفيذ ثم المتابعة والتقييم لضمان نيل ثقة المالك والمستثمرين وجميع أطراف العملية وكذلك كسب ولاء الزوار والمتسوقين وزيادة أعدادهم.

أعلنت شركة مدن الأهلية العقارية عن تأسيس شركة بيمكو لإدارة العقارات المتكاملة بعدما نجحت خلال عملها كإدارة داخل الشركة على مدار 6 سنوات في إدارة 18 مشروعا عقاريا مهما في الكويت تقدر تكلفتها الإجمالية بأكثر من مليار دولار.

لطفي: الشركة تدير عقاراتها وفق منظومة علمية تحدد الاحتياجات وتقوم بتوفيرها

وأوضح أن الشركة تقدم خدمات الإدارة المتكاملة للمشروع وتضم الاستشارات خلال فترة التصميم وبعد افتتاح المشروع وخدمات التسويق والبيعات والتأجير والتحصيل والمتابعة وإدارة العمليات وبما يحقق الأهداف الرئيسية للمشروع على مختلف المستويات ووفق نظم احترافية وحديثة وعلمية في التواصل والاستهداف، حيث تستغل دائرة العلاقات الواسعة للشركة مع كبريات الشركات المالكة والمفلة للعلامات التجارية الشهيرة في العالم.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة مدن الأهلية العقارية م. عمر نجم بهذه المناسبة إن «مدن الأهلية» أقدمت على تلك الخطوة بعدما شهدت نموا واضحا في الطلب على خدماتها الخاصة بإدارة العقارات المتكاملة، فضلا عن توقعاتها باستمرار النمو في الطلب بفضل الإستهراتيجية الفعالة التي تتبعها الشركة لمواكبة احتياجات السوق والعملاء وفق أحدث نظم الإدارة في هذا المجال.

وأشار إلى أن الشركة تمكنت من الوصول إلى مستويات عالية في تقديم خدماتها النوعية في مجالات الاستشارات والتأجير والرقابة والأمن والسلامة والصيانة والنظافة بما يوفر الأجواء الممتعة والأمننة للمتسوق ويقدم للمتسوقين تجربة تسوق وترفيه متميزة وبما يضمن سهولة وانسيابية الحركة داخل المشروعات من قبل الزوار والمستثمرين.

وأشار إلى أن الشركة تدير عقاراتها وفق منظومة تبدأ

وكشف لطفي عن أن الشركة نجحت في نيل رضا العملاء من خلال برامج عملها التي تستهدف زيادة عوائد الأصول العقارية المختلفة مع حمايتها من مختلف الأخطار برفع نسب إشغال المساحات وتقديم أفضل وأجود الخدمات مع التحكم في تكاليف التشغيل وفق نسب محددة.



عمر نجم



محمد لطفي

ظاهرة «الإغراق» تغزو السوقين المحلي والخليجي

عقد اتحاد الصناعات الكويتية ندوة علمية بعنوان «الإغراق.. واقع أم مبالغة؟» برعاية من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وبحضور كل من مكتب الأمانة الفنية لمحاكاة الممارسات الضارة ومقره السعودية والهيئة العامة للصناعة والإدارة العامة للجمارك ووزارة التجارة والصناعة.

من جانبه، أكد عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية خالد المصطفى على أهمية تكاتف الجهات الحكومية ذات العلاقة بظاهرة الإغراق للتصدي لها مع توفير السياسات الحمائية للمنتج الوطني، ما يساهم في النهوض والارتقاء به.

ويقول رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية مدير عام مكتب الأمانة الفنية لمحاكاة الممارسات الضارة ربحان مبارك فايز إن المقصود بالممارسات الضارة هو ظاهرة الإغراق والتي تعرف بتصدير سلعة

بأقل من سعر بيعها في بلد المنشأ ويتم إجراء التحقيق ضد الشركات المصدرة بالدولة محل التحقيق. ولغت إلى ان من دوافع الممارسات الضارة في التجارة الدولية زيادة المبيعات والحفاظ على حصة المصدر في سوق البلد المستورد وفتح أسواق

تصديرية جديدة وتصريف فوائض الإنتاج، مشيرا الى أنه من آثار الممارسات الضارة الدولية القضاء على الصناعات الوطنية وإقصاء المنافسين وتأثر الاقتصاد الوطني وزيادة البطالة وانخفاض الحصيلة الضريبية. ومن الأسباب التي أدت إلى تعرض دول مجلس التعاون للممارسات الضارة في التجارة الدولية هي

الأسواق وارتفاع القوة الشرائية وانخفاض التعريفات الجمركية وعدم تفعيل القانون (النظام) الموحد، ويتحدث ربحان عن جهود دول المجلس في مكافحة الممارسات الضارة، لافتا إلى أن أهم هذه الجهود هي إنشاء مكتب الأمانة الفنية الذي يهدف إلى الدفاع عن الصناعة الخليجية من مخاطر الممارسات الضارة في التجارة الدولية وتمثيل الصناعة الخليجية في حالة فتح تحقيقات ضدها إضافة إلى العمل مع مؤسسات وهيئات منظومة العمل الخليجية الأخرى للمحافظة على المنجزات الاقتصادية لدول مجلس

التعاون، لاسيما في مجال الصناعة، وكشف ربحان أنه تم رصد أكثر من 103 قضايا ضد صادرات دول المجلس و64 قضية إغراق، 30 زيادة في الواردات، 9 قضايا دعم، وقد تدخل المكتب في 25 قضية أدى إلى توقيف فرض الرسوم أو التدابير الحمائية على صادرات بعض دول المجلس المعنية.

من جانب آخر، قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالإمانية محمد فهد العجمي إن هناك فعليا ظاهرة الإغراق تغزو ليس فقط السوق المحلي، وإنما الأسواق الخليجية بوجه عام، فتلك الظاهرة هي حقيقية وليست وهما على الإطلاق.

وذكر أن الهيئة العامة للصناعة ستشارك اتحاد الصناعات الكويتية في اللجنة الخاصة بحملة المنتج الوطني والتي تهدف إلى توعية المستهلك بأهمية شراء المنتجات الوطنية.

من جهة أخرى، أكد مدير جمارك الموانئ الجنوبية في الإدارة العامة للجمارك وليد السايح على استعداد الإدارة الكامل لأخذ جميع السياسات التي توفر الحماية اللازمة للمنتجات الوطنية إضافة إلى استعدادها للتعاون مع جميع الجهات الحكومية ذات الصلة.

«آسيا كابتال»: تباطؤ الاقتصاد الصيني لن يعطل الإصلاحات على المدى البعيد

ذكر التقرير الأسبوعي الذي يصدر عن شركة آسيا كابتال الاستثمارية أن السلطات الصينية تواجه مهمة صعبة في تحقيق توازن صحيح بين النمو الاقتصادي والإصلاحات. وأضاف أنه منذ الأزمة المالية العالمية، شهد الاقتصاد الصيني تباطؤا بشكل تدريجي. وأشار إلى أن نمودج الحكومة القائم على ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية وتوفير الائتمان الرخيص للمشركات المصدرة غير قادر على تعزيز الاقتصاد المتراجع. كما تسبب فائض الاستثمار في انخفاض العوائد، بينما أدى ضعف الطلب العالمي وارتفاع مستوى المنافسة إلى تباطؤ الصادرات.

وتشهد الصين اليوم تباطؤا اقتصاديا هيكليا. إضافة إلى ذلك، يعيش الاقتصاد في الوقت الراهن تراجعا دوريا، الأمر الذي سبب المزيد من الضغوط على التباطؤ الهيكلي. أما أسعار العقار، فتعاني من هبوط سريع، كذلك الناتج

الصناعي والإنفاق على الاستثمارات، ولا يبشر مؤشر مديري المشتريات (PMI) بأي توسع لاحقا. وكان البنك المركزي أضطر إلى تخفيف سياسته النقدية بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية لتعديل سرعة التباطؤ الاقتصادي، وخفضت السلطات سعر الفائدة 3 مرات خلال الأشهر الـ 6 الماضية، كذلك معدل متطلبات الاحتياطي، وهي أداة سياسية تحدد موجودات احتياطي البنوك، فتم تخفيضها مرتين هذا العام. بالمقابل، زادت الحكومة مساعيها لإصلاح أوجه الاقتصاد، والحد من التباطؤ الهيكلي على المدى البعيد، ويضع صناع السياسة في حساباتهم نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنسبة 7٪. وكان الاقتصاد

الحوار الاقتصادي

إعداد وتقديم غادة بلوط زيتون

معاً لدعم وتمويل المشاريع

كل أربعاء استثنائياً الساعة التاسعة الاربع صا

على نائيلسات التردد: ١٢١٣، الاستقطاب: عمودي

المرأة العربية